

ويحيط بجزءه اقل الحيز ونفا فالنفا طم ويعدن ايام الدم والنفاحين وهن وقيل ان تقدم ما
 نقص على اقل دم يبلغ الاقل فهو حيزين تعالوا والان لا وتسمى القطع قبل بلوغ الاقل ففي وجوب القبول
 اذن ويحتمل وان جازوا اكثر الحيز فيستحب منكرتين في عادهما ويوما ثانيا ثمانية عشر وعنه في
 كل ملتقى عتاده لم ينصروها الى واكثر بدم الاكثر فالنفا فيها فاصل بين الحيز والنفاس
 واطبق بعضهم ان الزايد استحقاقه من جازوا اكثر الحيز فتعذر بعد ذلك فان
 عدت فيتميز بها فتجلس زرع من اسود او غش او مشين ان يبلغ اقل الحيزين او جازوا اكثره وذكر
 ابوالمعالج يعتبر اللون فقط وعنه لا يتطلد لآلة التمييز بها وانه اكثر فتجلس اكثر فعل الاول
 ان اخرج اسود وجازوا لا تجلس من الدم وقيل من الاسود لانه يشبه بدم الحيز في الكثرة وان
 ولو اخرج اسود عن غيره اسود بقيت الشرجية حلت من وقتها والامر ان الحيز في الكثرة وان
 واكثر من الكثرة التمييز بزيادة الدمين على شتر ولا يعتبر تكرار في الاصح فيها وعنه تقدم التمييز على
 العادة اختاره الحنفية وشتر وعنه لا لا عبارة التمييز بعينه لا عبارة العادة وفتاوه فيجب
 الحيزان اجتمعوا على بان ان كان لم يكن سقط وان عدم التمييز وهو مندرج في جسدنا الحيز
 في ظاهر الامر فيستحب في السبع وقيل في سبع وعنه اقله اختاره جمهوره وشتر وعنه اكثره
 وهو مكلف في صحتهم انما انقضاه الطهر فان القطع قبل ان ياتي بعد صحتها فيستحب
 فلو ان يصير الالة الفصل بينه وبين نوجب ان الدم الثاني حيزا وان اتصل الدم بها بعد صحتها
 اقل الطهر فان كان متغيرا في الصغر دم الحيز حيزين فيغيره سواء تغيرت صفة الطهر بل اتصل
 او بعد وان لم يتغير فالصحة حتى يوجب التغير فلا يعتبر التمييز الا بعد المدة كما ذكره عمر احمد
 رواية البرهان في عاده نسائها كام ولحقت وعنه وخالفوا في بعض النواحي فانها في الكثرة
 عاده من ذكرها حتى تجلس الاقل وذكر ابوالمعالج تجرد وقيل اكثر في عدم الاقار واعتبر الفقهاء
 في بعضهم من سائلها ويعتبر تكرارها استصحابا لغيره وعنه لا اختاره جماعة فتجلس في
 الشتر الثاني وان كانت ناسبة لغيره العادة او الوقت او غيرها فكذا الا انه استصحابا لا تقتضي الى
 تكرار في الاصح والمشهور في السغار فانه اكثره وعادة مساها وهذا ذهب لا تجلس اقل الحيزين
 بالتحريم والله في قول تجلسه كثر من او اكثر غير هلال وكذا في جمان والقول الثاني انه في الاصح
 عند صحابه وهو ذهب لا تجلسه اصله بل يتخلط فضلها لتصل لصلاة وتصوم رمضان مع انها
 نبيع لها يفتين عند انشا نعيمه شتره يوما او بعضهم ثلثه عشرة اذ كان ناقصا والاصح يستحب
 فيصا الصلاة جهان واختلافه في جميعه فتعطل الطهر اول وقتها وتصلها فيه ثم للعلم فلكم للغير
 كذا في غيرهم فتعطل عن غسلها لظهور العذر وتعد ثلثا تحتل للثا واول وقتها وتصلها
 في غير ذلك ثم تغسل غسلين للغير في العشاء وقت الغر وتعد ثلثا في اخطاها الشمس اغتسلت وقت
 الغر ولا تخرج الصلاة ولا في غير المسجد ولا في غير المصلي وطه في صلاة وصوم وطوارق حيطان
 ويجزم وطهيا وعند ما كثر لا المشقة وان نبتت وتها خصه حلت اول كل شتره صلاة الحيز
 ولا في الغالب اختاره اكثره ولم يذوقه في جلس تميز لا يعتد بان كان لكذا انتم بدم حيزين
 وقيل تجرد لانه لا اثر للهلال في امر الحيز بوجه وذكر صاحب العمرة وغيره وان ذكرت والدم كذا

سح

وهي اطهر ذكره غيره بن اليب انتم استحقاقا في وجع الاله نوله زاد والملك ونقل اورد اوله في
 الدم الاسود ونصا قبل له فحلت قاله في الدم النقي هذا على طر من الاختيار والزوج من الجاهل لا الوجوب
 وعنه في جناسا الملائكة الفاضل على سماء وجوده هو لم يفرق بينه وبين غيره بعد فليداره الماقتات
 طاهر مطوور ونجس ولا جواز في الليل واكثر ما لم ينصرت خاصة ولا في اوسه واكثر ولا في الصغر كمن خرج
 المني عن عارضه وخروجها عليه السلام الى قبلي يمينه ولو كان يربطها لا يتروى ولا يصاب له ايديها
 هذا مع فضاها في الماقتاة الفرقة في المدة الطويلة صغر الاصبين في المدة القليلة ولا حلال لهم والمنازل
 كان اربعة جوانق او ثمانية خالصا او ثمانية خالصا وهو اسود حلال في الزكاة والسرقه وغيره ولا يوجب
 الدين والاهل صلح فيها والمطوع طهافا والحارة في كل ايام المسلمين وله في زكاته عده وهو وقتها
 في عامه في الاجام الشرعية التي يثبتها من مضافا اليها في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه
 من زمانا ان النبي صل الله وسلم لم يوجبها وعمرانها فاما في الامام فلو كانا جازوا في الامام في حيزه
 وله في غير ذلك في وقتها وانواعها لا يلزم حساب هذا ان حله عليه السلام في القنينة المصنوعة يكون عاما
 وانما في الآخرة يكون مقبلا في تمييزه في الآخرة في السلب هل هو مطوق ام يمين في تلك الصلاة
 استحقاقه في حيزه والتميزة بدم اسود والاصح واحرم وفي غيره اكثره وجهان تجلس
 نقله الجماعة ويوجهه استحقاقه في الصلاة والصوم اقل الحيزين في ظاهر الامر فيستحب
 انقطع الدم من اوله ولا حيزين ولا في حيزين وان جازوا اوله اعتسقت عند القطع في مئة الحيزين وكليس
 ما جازوا حيزين في حيزين في الرابع على ذلك وقيل في فاذا وعنه حتى يتردد من حيزين في اقل
 قول في الثاني واختاره شيخنا وان لزم احد يقضي به ويصير عاده وتيسر وجب صوم حيزه في حيزه
 فيكون ان احتياطا واختاره شيخنا في عاده من حيزين وطهيا كما ذكره في حيزه احتياطا وعنه كذا في
 واطبق في الجوزكي في اجتهادها في السبع وعنه لاس في عاده في حيزين وعنه تجلس في حيزين وعنه عاده
 الحيزين واثبات فان عاد فكلوا في حيزين وعنه لاس وعنه تجلس في حيزين وعنه عاده
 في بعضها وعنه اكثره اختاره في الحيزين وقال القاضي وغيره الروايات في المستحاضة وان جازوا اكثره
 ونبت العادة بالتحريم فيها بانقطع الدم ويعتبر الفكر ان في الكاسين وفي اغصانه في التمييز لانه ياتي
 فان لم يتغير في عاده في وقت هذه العادة في التمييز في حيزين وجهان وعنه في العادة الخوالي حيزه
 قال بعضهم وعنه انه لو لم تعرف المدة وقت ابتداءها فتعتبر ناسبة كباقي وان تقدرت العادة
 بزيادة اقل دم او اخر فكلهم زاي على اقل حيزين المدة والاطلاق في حيزين في وجوب عاده واجب صيام وعنه
 قول الفكر ادواتين وان ارتفع حيزها ولم يبدوا يابن ثلثه ايام لتبين وتقبل لزومه كصوم الناس
 المنكر ان يثقله مشقة بخلاف صوم مستحاضة في حيزين مستكروا فيه ولا عاده بمرور ولو انما جازوا
 فيها عاده ولا يجرم الوط والحالا فتجلس عنما استطاعه وعنه تكون حيزها اختاره جماعة وان انقطع
 حيزها في عادتها طهرت وعنه يراه الوط في حيزه الفاضل ويرقب على روايتين من المتبراه وفي اقل
 هو كذا في الناس في رواية وفي رواية الناس كذا في حيزين وعنه يجب قننا واجب صوم
 وعنه ان عاد في العادة وان عاد في حيزه وعنه ان تكرر في الابطال وهو العاقب عن عدله في
 الروايات ان الذكر لا يتصور في دم الناس وعنه في حيزين وعنه في حيزين وعنه في حيزين وعنه في حيزين
 الذي ان لم يتغير عنها ودم الناس لم يثبت بالعادة فوضعت فانتقلت عنه بالظهور في حيزين وهو مستكروا
 في حيزه نسفا عاده والصورة في المدة من العادة حيزين وعنه ويجوزها وان تكرار اختاره جماعة وسطر
 جماعة اصلها بالعادة وذكر شيخنا وجوب احداهما ليست حيزها بلها وعكسه ومن رات دما شرفا

الدم الاسود